الوحدة الرابعة: علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى

تمهيد:

يمثل علم الاقتصاد أحد العلوم ذات الارتباط بالحياة الاجتماعية للإنسان، فهي دراسة علمية تحليلية على المستوى العام والخاص لمختلف السلوكات والقضايا الاقتصادية بأبعاده المختلفة، وعند الحديث عن قضايا وظواهر علم الاقتصاد فإننا نتحدث عن أبعاد وظواهر مختلفة في حياة الإنسان تاريخيا، اجتماعيا، سياسيا، قانونيا، وغيرها من الجوانب التي تمس الحياة الاجتماعية للبشر، وهذا ما يثبت امتداد الظاهرة الاقتصادية وامتداد ظلالها إلى جوانب أخرى بأبعاد مختلفة في المجتمع،

ومن هنا فإن التأسيس لعلم الاقتصاد لا يكون من فراغ بل ينعكس في ارتباط واقتراب هذا التخصص العلمي من تخصصات علمية مختلفة كالسياسة، القانون، علم النفس، التاريخ، علم السكان، علم الاجتماع، وهذا ما يعكس تكامل العلوم فيما بينها لتحقيق الفهم العميق لسلوك الإنسان على غرار علم الاقتصادي وارتباطه بالعلوم الأخرى، ومن خلال هذه المحاضرة سنحاول البحث في علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع، علم التاريخ، علم السكان، فما علاقة علم الاقتصاد بهذه العلوم؟

1 علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع:

يدرس علم الاقتصاد جزءا من الظواهر الاجتماعية، وهي الظواهر الاقتصادية، فإعداد الدراسات الاقتصادية الهادفة لزيادة النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل والثروة من خلال السياسات الضريبية والإعانات الحكومية، يتطلّب التعرّف على التركيب السكاني والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع، كذلك يرصد حالات الفقر والبطالة وأوضاع الريف ، في المقابل يكشف تراث نشأة علم الاجتماع خلال القرن التاسع عشر والقرن العشرين عن استخدام مفهوم علم الاجتماع الاقتصادي عند عدد من علماء الاجتماع الأوائل على غرار: ماكس فيبر، دور كايم، كارل ماركس.

فقد استخدم ماكس فيبر علم الاجتماع الاقتصادي ليحدد طبيعة العلاقة بين علم الاجتماع وبين الاقتصاد من ناحية، ويشير بضرورة تبني المداخل السوسيولوجية والتحليلية التاريخية المقارنة لدراسة الظواهر الاقتصادية التي توجد في المجتمعات البشرية، كما سعى إيميل دور كايم لاستخدام مفهوم علم الاجتماع الاقتصادي، ولاسيما في قضية تقسيم العمل وعلاقتها بنظريته التضامن الاجتماعي، ويشاركه ماكس فيبر الرأي حول ضرورة إحلال النظريات الاقتصادية الكلاسيكية بنظرية اقتصادية حديثة تكون أكثر اهتماما بالاتجاهات السوسيولوجية المعاصرة مثل المادية التاريخية والاقتصاد التطوري، وعموما تم تحديج مفهوم علم الاجتماع الاقتصادي في أوروبا خلال القرن 19م وحتى ومنتصف الخمسينات من القرن العشرين، فعلم الاجتماع ينظر إلى الاقتصاد على أنه نسق اجتماعي مثل بقية الأنساق المجتمعية الأخرى، ويعتبره جزءا من النسق الاجتماعي العام.

لقد بيّن شومبيوتر العلاقة القائمة بين الاقتصاد وعلم الاجتماع فقال: " إن التحليل الاقتصادي يهتم بمعرفة كيفية تصرّف البشر وما هي الآثار المترتبة على تصرفهم هذا، بينما يهتم علم الاجتماع بمعرفة السبب الذي يدفع الأفراد إلى التصرّف على الشكل الذي اختاروه، فعلم الاجتماع يقدم للاقتصاد المعلومات الضرورية عن المناخ والجو الاجتماعي ، مثل دراسة حالة الفقر في الريف.

ومن هنا فإن علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع علاقة تكامل نابعة من تداخل الظواهر الاقتصادية مع الظواهر الاجتماعية.

2 علاقة علم الاقتصاد بعلم السكان:

يعبر علم السكان أو الديمغرافيا عن الدراسة العلمية للسكان من حيث خصائصهم الديمغرافية (الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية)، وحركتهم الديمغرافية (التوزيع السكاني، الوفيات والمواليد، الهجرة..)، وهذه الظواهر الديمغرافية ترتبط بشكل أو بأخر بالنظام الاقتصادي، فأبعاد دراسة السكان تمتد إلى الاقتصاد والمختلف الممارسات الاقتصادية، فالديمغرافيا تهتم بدراسة السكان، وباعتبار أن الإنسان هو الفاعل الرئيسي في النشاط الاقتصادي، وبالتالي فإن العوامل الديمغرافيا هي التي تحدد شروطه الأساسية: القوى العاملة كما وكيفا، وكذلك حاجات الأفراد التي يمثل إشباعها الهدف النهائي للنشاط الاقتصادي، ناهيك عن كيفية توزيع السكان توزيعا جغرافيا بما يتلاءم مع خصوصيات التنمية الاقتصادية المرسومة.

وعليه فإن أبحاث ودراسات علم السكان تغذي الاقتصاد من خلال بناء أسس واستراتيجيات التنمية الاقتصادية وتوزيع الموارد بناء على النتائج المتحصل عليها، كما أن للعوامل الاقتصادية تأثير في عملية توزيع السكان، لأن توزيعهم تتحكم فيه طبيعة الموارد وتوفر العمل.

ومن هنا فإن علاقة التكامل والتأثير تظهر بين علم الاقتصاد وعلم السكان لتحكم بعض الظواهر الاقتصادية في الظواهر الديمغرافية، مقابل تحكم هذه الأخيرة في أسس وآليات اقتصادية في المجتمع .

3 علاقة علم الاقتصاد بعلم التاريخ:

علم الاقتصاد لم ينشأ دفعة واحدة ونتيجة للقطيعة الكاملة مع المراحل التاريخية السابقة، فالنظريات نشأت تدريجيا ونتيجة محاولات فكرية متتابعة، ومن ثم فإن فهم تاريخ علم الاقتصاد لا يمكن أن يتم بمعزل عن التطورات الاقتصادية سواء في الواقع أو في الفكر بصفة عامة.

يعتمد علم الاقتصاد كثيرا في دراسته وتحليله للواقع الاقتصادي على الدراسات التاريخية التي تخص تطوّر الظواهر الاقتصادية عبر التاريخ ولهذا جاء تاريخ الوقائع الاقتصادية من أجل هذا الغرض على أساس أن الفهم الحقيقي للظواهر لا يمكن أن يكتمل إلا من خلال دراسة الظاهرة في سياق تاريخي، في المقابل علم التاريخ عندما يدرس البشر يلجأ إلى علم الاقتصاد لما يحتويه من قوانين تساعد في فهم سلوك الإنسان والظواهر التي تميّزه.

ومن هنا فالعلاقة هي تبادل إذ أن علم الاقتصاد عند دراسته الظواهر الاقتصادية يتطلب استقراء لتاريخ الوقائع والظواهر في سياقها الكرونولوجي لفهم وتفسير الظواهر الحالية، في حين أن علم التاريخ يعتمد على علم الاقتصاد من أجل فهم كامل للطبيعة الاقتصادية للأمم أو مجتمعات معين في فترة أو حقبة تاريخية معينة يكون بصدد دراستها.

في الأخير نصل إلى أن علم الاقتصاد في دراسته وتحليله يستند على دراسات وأبحاث علوم أخرى، وفي المقابل يمنحها أسس لتفسير الظواهر الاقتصادية وتأثيرها على بقية الظواهر الاجتماعية، فالمجتمع بناء كلي يعمل على تكامل ميكانيزمات أنظمته المختلفة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها وهذا التكامل يحدد ترابط العلوم

الأخرى فيما بينها، على غرار ترابط علم الاقتصاد بعلم الاجتماع وعلم السكان في ظل تداخل والتأثير المتبادل بين ما هو اجتماعي ديمغرافي وما هو اقتصادي، في المقابل يمثل التاريخ السياق الصحيح لفهم الظاهرة الاقتصادية.

مدخل إلى الاقتصاد د. مشتة المجموعة C